E/ESCWA/2011/C.6/7/Report
13 December 2011

الاقتصادي والاجتماعي

المجلس

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

تقرير

اللجنة الفنية عن اجتماعها السادس
بيروت، ٢-١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

موجز

عقدت اللجنة الفنية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) اجتماعها السادس في بيروت يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بحضور ممثلين عن البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وتضمن جدول أعمال اللجنة مجموعة متنوعة من البنود أبرزها مناقشة مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والتحضيرات الجارية لعقد الدورة السابعة والعشرين للإسكوا في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع السابق للجنة؛ بالإضافة إلى وجهات نظر البلدان الأعضاء في عمل الإسكوا.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز النقاط التي أثيرت في المناقشات، والتوصيات التي خلص إليها المجتمعون بعد مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٣-١	 مقدمة
<u>الفصل</u>
٣	٤	 أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس
٤	٣٢-٥	 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
٤	١٢-٥	ألف- الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنين ٢٠١٥-٢٠١٤
٦	٢٠-١٣	باء- التحضيرات الجارية للدورة السابعة والعشرين للإسكوا.....
٨	٢٤-٢١	جيم- التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية: تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس
٩	٣٠-٢٥	دال- وجهات نظر البلدان الأعضاء في عمل الإسكوا: النجاحات و مجالات التحسين
١١	٣١	هاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع السابع للجنة الفنية
١١	٣٢	واو- ما يستجد من أعمال
١١	٣٣	ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السادس
١١	٤٠-٣٤	رابعاً- تنظيم الاجتماع
١١	٣٤	ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
١١	٣٦-٣٥	باء- الافتتاح
١٢	٣٧	جيم- الحضور
١٢	٣٩-٣٨	دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
١٣	٤٠	هاء- الوثائق

المرفقات

١٤	 المرفق الأول - قائمة المشاركين
١٦	 المرفق الثاني - قائمة الوثائق

مقدمة

١- تقرير إنشاء اللجنة الفنية خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، التي عُقدت في بيروت في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وكان الهدف من إنشائها تيسير الاتصال المباشر بين الأمانة التنفيذية للاسكوا والبلدان الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بها الإسكوا. وتحتاج اللجنة دورياً لمتابعة المستجدات العالمية والإقليمية ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الإسكوا، وتأمين الدعم لأنشطتها ومشاريعها.

٢- وعقدت اللجنة الفنية اجتماعها السادس في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وافتتحت أعمالها في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبدأت مناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال في الجلسة الصباحية التي تلت جلسة الافتتاح والتي خصصت لمناقشة الإطار الاستراتيجي المقترن لفترة السنين ٢٠١٥-٢٠١٤. ثم استكمل النقاش في الجلسة المسائية التي خصصت لمناقشة التحضيرات الجارية للدورة السابعة والعشرين للاسكوا.

٣- وفي اليوم الثاني، بحث ممثلو البلدان الأعضاء مع الأمانة التنفيذية ما تبقى من البنود المدرجة على جدول الأعمال وأبرزها تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس، ووجهات نظر البلدان الأعضاء في عمل الإسكوا. ويعرض هذا التقرير أبرز ماضيع البحث والمناقشة، بالإضافة إلى التوصيات التي خلص إليها المجتمعون.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها السادس

٤- اتخذت اللجنة الفنية في ختام اجتماعها السادس مجموعة من التوصيات والمقتراحات، منها ما يتعلق بالمواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومنها ما يتعلق بعمل اللجنة والإسكوا والبلدان الأعضاء. ومن أبرز هذه التوصيات:

(أ) الأخذ بلاحظات البلدان الأعضاء وإدراجها في النسخة النهائية من الإطار الاستراتيجي لفترة السنين ٢٠١٥-٢٠١٤، مع مراعاة القواعد التي تحكم إعداد هذا الإطار في الأمم المتحدة، وموافقة أعضاء اللجنة الفنية بالنسخة المعدلة قبل مناقشتها في الدورة السابعة والعشرين للاسكوا؛

(ب) عقد الدورة السابعة والعشرين للاسكوا في بيروت في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢؛

(ج) الاتفاق على أن يكون الموضوع الرئيسي للدورة السابعة والعشرين للاسكوا "دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة"؛

(د) عقد حلقتي حوار على هامش أعمال الدورة السابعة والعشرين للاسكوا، إحداهما حول التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ على صعيد المنطقة، والأخرى حول التمويل الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل؛

(ه) التأكيد على ضرورة تحديد مواعيد الاجتماعات وإرسال الوثائق الخاصة بها، عبر البريد الإلكتروني، إلى البلدان الأعضاء قبل أربعة أسابيع من تاريخ عقد الاجتماعات والدورات، وذلك لينتسبن للوفود دراستها وإبداء الملاحظات عليها وتحميلها من موقع الإسکوا على الإنترنط؛

(و) إعادة التأكيد على التوصية الصادرة عن الاجتماع الخامس للجنة الفنية والتي تنص على أن يقتصر فتح باب العضوية في الإسکوا على البلدان العربية دون سواها، وذلك في إطار تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وغيرهما من المنظمات الإقليمية وطبقاً للإجراءات المتبعة في الإسکوا؛

(ز) رفع مسودة مشروع قرار للدورة السابعة والعشرين للإسکوا حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر ريو + ٢٠ بعد التنسيق مع الجهات المعنية في البلدان الأعضاء؛

(ح) الطلب إلى الأمانة التنفيذية التنسيق الكامل مع البلدان الأعضاء المستضيفة لاجتماعات وأنشطة الإسکوا لتسهير مشاركة جميع وفود البلدان الأعضاء فيها، وتزويد ممثلي البلدان الأعضاء بالتأشيرات والتسهيلات اللازمة في الوقت المناسب لضمان مشاركتهم في جميع أنشطة اللجنة.

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

الف- الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنين ٢٠١٥-٢٠١٤ (البند ٣ من جدول الأعمال)

٥- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة الفنية الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنين ٢٠١٥-٢٠١٤ استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2011/C.6/3. وقد تضمن هذا الإطار عرضاً للتوجه العام للبرنامج ١٨ المعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، واستراتيجية كل من البرامج الفرعية السبعة التي يتكون منها هذا البرنامج، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار كل من تلك البرامج.

٦- وهناك سبعة برامج فرعية تُعني بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة؛ والتنمية الاجتماعية؛ والتنمية والتكامل الاقتصادي؛ وتقنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي؛ والإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة؛ والنہوض بالمرأة؛ وتحقيق أثر النزاعات والتنمية. وقد أخذت الأمانة التنفيذية في الاعتبار لدى إعداد الإطار الاستراتيجي المقترح الأولويات المستجدة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٧- وفي إطار هذا البند، قدمت الأمانة التنفيذية عرضاً أوضح فيه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للإسکوا والمجالات ذات الأولوية على صعيد كل منها: (أ) النمو العادل والاستدامة (الإنصاف والمج والتوظيف؛ والاقتصاديات التناهية القائمة على المعرفة؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية)؛ (ب) التكامل الإقليمي (إدارة المعرفة والتكنولوجيا؛ والبنية التحتية المستدامة؛ وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ والأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة؛ والسياسات والتشريعات القائمة على النوع الاجتماعي)؛ (ج) الحكم الرشيد والمناعة (المشاركة والمواطنة؛ والأثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات والاحتلال؛ والتطوير المؤسساتي؛ والمناعة إزاء الكوارث الطبيعية والأزمات من صنع البشر).

٨ - وفي معرض التعليق على ما ورد في الإطار الاستراتيجي المقترن لفترة السنين ٢٠١٤-٢٠١٥ توقف جانب من الحضور عند مسألة النمو وسبل استدامته فأشاروا إلى العلاقة القائمة بين عملية النمو والسياسات الاجتماعية مشددين على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية في هذا الإطار، إذ يصعب بغيابها بلوغ معدلات مرتفعة من النمو والحفاظ عليها على المدى الطويل. كما شددوا على ضرورة توزيع النمو جغرافياً داخل الدولة وفي الإقليم، والتركيز على الأنشطة التي تحقق توظيف أكبر عدد ممكن من الأشخاص ومواجهه مشكلة البطالة لا سيما وأن المجتمع العربي يضم شريحة كبيرة من الشباب. وأضاف البعض أن عملية النمو لطالما تقيد بتوافق واسطنطن إلا أن هذا التوافق يشهد حالياً تراجعاً كبيراً في ظل ظروف عالمية متغيرة. من هنا، الحاجة إلى اعتماد نموذج إإنمائي جديد يساهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تراعي متطلبات العدالة الاجتماعية. وتم التطرق كذلك إلى أهمية دور الدولة في العملية التنموية، فقد تم طرح الدولة التنموية ومناقشته مؤخراً في أكثر من محفل تابع للأمم المتحدة لا سيما على المستوى الأفريقي.

٩ - وتوقف الحضور كذلك عند وجوب أخذ التباين في الاحتياجات بين البلدان العربية بعين الاعتبار وتركيز عمل الإسكوا ليس على المستوى الوطني فحسب بل أيضاً على مستوى المجتمعات المحلية، فتركز مثلاً على المناطق الأكثر حاجة في البلد الواحد.

١٠ - وفي إطار هذا البند، أجرى وزير التخطيط والتعاون الإنمائي في جمهورية العراق مداخلة أوضحت فيها أن العراق قد بدأ مرحلة جديدة من الانفتاح وحسن الجوار بعد انسحاب القوات الأمريكية منه، مشيراً إلى حاجة بلاده إلى الدعم الفني لا المادي، وإلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم القطاع الخاص وتنمية ثقافة الاستثمار. كما أشار الوزير إلى انخفاض مستويات الفقر والبطالة في العراق بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١١. وتعقيباً على ذلك، عدلت مندوبة العراق أولويات بلادها في مجال التنمية، وهي: تحفيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخبرات اللازمة في هذا المجال نظراً لتحول العراق إلى اقتصadiات السوق؛ والتنمية المستدامة لا سيما التنمية البشرية خاصة في قطاع التعليم وتأهيل أنظمة التدريب المهني والتكنولوجيا ليتواءم مع احتياجات السوق ومخرجات التعليم؛ ودعم المؤسسات العراقية لخلق فرص العمل وتوفير الدعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة؛ وإرسال مستشارين من الإسكوا في مختلف الاختصاصات لزيارة العراق؛ وتوفير الدعم للجنة الوطنية في مجال السياسة السكانية التي أنشئت حديثاً بهدف تحسين وصياغة السياسات السكانية والاجتماعية؛ وتوفير الدعم للبحوث والدراسات والمسوحات في المجالات الإحصائية.

١١ - وفي إطار إبراء الملاحظات على الإطار الاستراتيجي المقترن لفترة السنين ٢٠١٤-٢٠١٥، توقف جانب من الحضور عند مؤشرات الإنجاز المعتمدة ومدى دقها وعلاقتها بالإنجاز المتوقع، مشيرين إلى ضرورة إعادة النظر في صياغتها. وفي إطار الرد، أوضح الأمانة التنفيذية أن الإنجازات المتوقعة تتتجاوز ما يمكن أن تتحققه الإسكوا وحدتها، فالعلاقة بين مؤشرات الإنجاز والإنجاز المتوقع تحتاج إلى تضافر جهود الإسكوا مع الجهات الوطنية للبلدان الأعضاء، فهي تقيس فقط مساهمة الإسكوا في تحقيق الإنجاز، من هنا يبرز التفاوت بين الإنجازات والمؤشرات.

١٢ - كما أبدى أحد المندوبين مجموعة من الملاحظات حول الإطار الاستراتيجي المقترن أبرزها ضرورة إدراج عدد من المجالات ذات الأولوية تحت محاور الاهتمام الرئيسية الثلاثة مثل تنمية الشباب وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية؛ وضرورة تعزيز نهج الشفافية والمساءلة من خلال تطوير التشريعات المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات. كما سلط الضوء على أهمية تطوير إحصاءات مبنية على النوع

الاجتماعي لمتابعة وتقدير مدى حساسية السياسات تجاه قضايا المرأة، من هنا تأتي ضرورة تطوير قدرة البلدان في هذا المجال سواء في برنامج المرأة أو الإحصاء.

**باء- التحضيرات الجارية للدورة السابعة والعشرين للإسكوا
(البند ٤ من جدول الأعمال)**

١٣- في إطار هذا البند قدمت الأمانة التنفيذية مجموعة من العروض تمحورت حول التحضيرات الجارية للدورة السابعة والعشرين للإسكوا.

١٤- خلال العرض الأول، افترحت الأمانة التنفيذية أن يكون الموضوع الرئيسي لدوره الإسكوا المقبلة أحد الموضوعين التاليين: الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في ظل الإعداد لمؤتمر ريو + ٢٠؛ ودور التكنولوجيا في تطوير مجتمع المعرفة العربي. كما افترحت مناقشة أحد المواضيع التالية في حلقة حوار تجري على هامش الدورة: التنمية بالمشاركة؛ والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والتمويل الشامل أو الدامج؛ وتطوير مجتمع معلومات جامع ويتمحور حول الفرد؛ والتجارة الدولية في الإسكوا. وقد دعت الأمانة التنفيذية المندوبين إلى اعتماد أحد هذه المواضيع أو اقتراح مواضيع أخرى تُعتبر حيوية بالنسبة إلى بلدانهم. واستعرضت الأمانة التنفيذية في ختام عرضها بنود جدول الأعمال المقترن لهذا الاجتماع.

١٥- استهلت الأمانة التنفيذية العرض الثاني بلمحمة حول تطور مفهوم التنمية المستدامة وصولاً إلى مؤتمر ريو + ٢٠ الذي يتمحور حول "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة" و"الاقتصاد الأخضر" في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" ويهدف إلى تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة؛ وتقدير التقدم المحرز والتغيرات في التنفيذ؛ ومناقشة التحديات الجديدة والناشئة وكيفية مواجهتها. من ثم تم التطرق إلى تحديات التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي مع الإشارة إلى القضايا والمفاهيم المستجدة في هذا الإطار، هي: تغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، والأزمة المالية العالمية، والاضطرابات السياسية. وبعد استعراض مفصل للتحضيرات الجارية لمؤتمر ريو + ٢٠ على المستوى العربي، شرحت الأمانة التنفيذية الأسباب الكامنة وراء اقتراحها موضوع الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في ظل الإعداد لمؤتمر ريو + ٢٠ كموضوع رئيسي للدورة السابعة والعشرين، وموضوع الاقتصاد الأخضر ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كموضوع رئيسي لحلقة النقاش.

١٦- وفي إطار مناقشة مسألة تغير المناخ، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن التحدى الأكبر للإسكوا هو في كيفية التأقلم مع آثار تغير المناخ. كما أوضحت أن الإسكوا تُجري حالياً تقريباً لأثر التغير المناخي وتعمل على برمجتها في نماذج مناخية إقليمية بهدف تحديد السياسات المناسبة للتصدي لهذا التغيير.

١٧- أما العرض الثالث فتناول موضوعي تطوير مجتمع معلومات جامع ويتمحور حول الفرد؛ ودور التكنولوجيا في تطوير مجتمع المعرفة العربي. بداية، تم التعريف بمجتمع المعلومات بشكل عام مع التوقف عند أبرز ملامحه في المنطقة العربية نظراً إلى الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ثم أعطيت لمحات بالأرقام حول أداء المنطقة العربية في بناء مثل هذا المجتمع لا سيما فيما يخص معدلات انتشار الإنترنت، واللغات العشر الأكثر استخداماً على شبكة الإنترنت، مع الإشارة إلى متطلبات بناء مجتمع المعلومات في المنطقة العربية وأبرزها تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

بسرعات عالية وربطها فيما بين البلدان العربية بشكل فعال ومتواافق بهدف تقليص التكاليف (اقتصاديات الحجم)؛ وإنشاء مجموعات إقليمية لتخزين وتبادل المعلومات والاستفادة من مفهوم اقتصاديات الحجم. أما في القسم الثاني من العرض، فقد تم تحديد مفهومي مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة مع الإشارة إلى الفجوة المعرفية والتكنولوجية والرقمية القائمة بين البلدان التي استواعت المعرفة واستخدمتها وأنتجتها من جهة، والبلدان التي لم تستطع مواكبة هذا التطور السريع من جهة أخرى. من هنا، ضرورة أن تسعى بلدان المنطقة إلى تحقيق تقدم في هذا المجال لبلوغ المنافسة المتوازنة والمتكافئة بين جميع البلدان. ثم توقفت الأمانة التنفيذية عند الأولويات المطروحة في العالم العربي على هذا المستوى مقدمة رؤيتها لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، وهي رؤية قائمة على الركائز الأربع التالية: التعليم والتدريب؛ والبنية التحتية للمعلومات؛ والبيئة الاقتصادية والتنظيمية المؤاتية؛ ومنظومة الإبتكار. وفي ختام العرض، تم التطرق إلى الدور الذي تلعبه الإسکوا في هذا المجال على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١٨ - أما العرض الرابع فمحور حول التمويل الشامل في منطقة الإسکوا. فأشارت الأمانة التنفيذية إلى أنه على الرغم من احتلال النظام المصرفي الجزء الأكبر من النظام المالي العربي، تبقى عملية الإقراض فيه محدودة جداً لا سيما فيما يتعلق بالشركات المتوسطة والصغيرة علماً أن هذه الشركات هي الأكثر انتشاراً في المنطقة العربية. وهذا التناقض بحد ذاته هو المشكلة التي أرادت الأمانة التنفيذية إبرازها من خلال الأرقام التي بنت عرضها عليها. فالنظام المصرفي العربي هو الأكثر قدرة على خلق فرص العمل وتمويل التنمية في المنطقة العربية إذ إنه ينطوي على موارد قابلة للتعينة لصالح المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي توفر النسبة الأكبر من فرص العمل. وفي السياق نفسه، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن المنطقة العربية تشهد أعلى مستوى بطالة في العالم، لا سيما في صفوف الشباب. وتشكل التجارة البينية العربية أداة أخرى لمعالجة هذه المشكلة إذ إن تعزيزها من شأنه أن يزيد من تنوع الهيكليات الاقتصادية العربية، مما يخلق فرص عمل جديدة ويعزز التكامل في مجالات أخرى مثل الأمن الغذائي.

١٩ - سلطت الأمانة التنفيذية في العرض الخامس الضوء على دور المجتمع المدني في التحول نحو الديمقراطية. فالمجتمع المدني يؤدي حالياً دوراً أساسياً في صياغة السياسات التنموية الجديدة وتطبيقاتها ورصدها عقب التحرّكات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً.

٢٠ - وتلت العروض التي قدمتها الأمانة التنفيذية مناقشات تقدم خلالها المشاركون بمقرراتهم حول المواضيع التي يعتبرونها من الأهمية بمكان لتناولها خلال الدورة السابعة والعشرين للإسکوا، ومنها النمو الاقتصادي العادل والمستدام وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الحكم الرشيد؛ وقلة فرص العمل مقابل تزايد القوى العاملة؛ وشح المياه وأثاره المحتملة على التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالموضوعين اللذين اقتربتلهما الأمانة التنفيذية، ارتأى المشاركون أنه على الرغم من أهمية دور التكنولوجيا في تطوير مجتمع المعرفة العربي إلا أن هذا الموضوع يكتسي طابعاً تقنياً والأجر إيلاء مناقشته للخبراء. أما الموضوع الثاني وهو "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في ظل العدالة الاجتماعية" في ظل الإعداد لمؤتمر ريو + ٢٠، فقد لاقى استحسان الحضور إذ أجمعوا على أهميته لا سيما في ظل التغيرات التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة، غير أنهم أثروا اختيار جانب محدد من هذا الموضوع لعدم التطرق إلى جوانبه كافة في آن واحد. وبالتالي، فقد انفق في ختام المناقشات على أن يكون موضوع "دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة" الموضوع الرئيسي للدورة السابعة والعشرين للإسکوا، على أن تجري مناقشة موضوعي "التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو + ٢٠"، و"التمويل الشامل وخلق فرص العمل" خلال حلقات حوار تُعقدان على هامش أعمال الدورة.

**جيم - التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية: تنفيذ التوصيات
الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس
(البند ٥ من جدول الأعمال)**

٢١ - صدر عن الاجتماع الخامس للجنة الفنية عدد من التوصيات والمقررات منها ما يتعلق بالمسائل التنظيمية والإجرائية ومنها ما يرتبط بالمجالات التقنية. ومن أبرز التوصيات التنظيمية تلك المتعلقة ببعضوية الإسکوا؛ وتوافر اجتماعات اللجان السبع التابعة لها؛ وتشجيع الجهات المانحة على تزويد الإسکوا بموارد مالية من خارج الميزانية؛ وتنظيم ورشات عمل وطنية لتعريف الإدارات المعنية بالخدمات الاستشارية التي تقدمها المنظمة؛ وعقد لقاءات بين الإسکوا ونقط الاتصال الرسمية في البلدان الأعضاء. وقدمت الأمانة التنفيذية عرضاً حول الإجراءات التي اتخذتها تنفيذاً لهذه التوصيات ومن أهمها تلك المتعلقة بدعوة بعض بلدان المغرب العربي إلى حضور الاجتماع الأخير للهيئة الاستشارية بصفة مراقب؛ والإبقاء على التوافر الحالي لاجتماعات اللجان الحكومية السبع؛ وإرسال مذكرات ورسائل مباشرة لإحاطة نقط الاتصال وأعضاء الهيئة الاستشارية علماً بكافة الأنشطة التي تضطلع بها الإسکوا؛ وتنظيم عدد من ورشات العمل الوطنية في مجال التعاون الفني لا سيما في السودان اليمن.

٢٢ - أما فيما يتعلق بالتوصيات التي تصب في المجال التقني، قدّمت الأمانة التنفيذية عرضاً حول التوصية المتعلقة بإعداد تقرير حول التقدم المحرز في التحضير لمؤتمر ريو+٢٠ يتضمن مشروع قرار حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية. واستعرضت الأمانة التنفيذية لأنشطتها التحضيرية لاجتماع ريو+٢٠ على المستوى العربي داعية الجهات المعنية إلى تفعيل مشاركتها في هذه التحضيرات على المستويين الإقليمي والدولي. كما عدّت التوصيات الصادرة عن الاجتماع التحضيري الإقليمي الأخير الذي عقد في القاهرة يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وأحاطت الأمانة التنفيذية wofod علماً بما دار في هذا الاجتماع لا سيما بعض المواضيع الشائكة وأخرى كان عليها بعض التحفظات وتنطلب مزيداً من النقاش. واختتمت الأمانة التنفيذية عرضها بلحمة عن مقترن مشروع تحت عنوان "التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة وتنفيذ مقررات مؤتمر ريو+٢٠"، تم إعداده عملاً بالتوصية المبنية أعلاه لعرضه على الدورة السابعة والعشرين للإسکوا والمشروع المقترن يشمل كل جوانب التنمية المستدامة بما فيها الاقتصاد الأخضر. وقد جرى توزيعه على الحضور للإطلاع عليه.

٢٣ - وفي معرض إبداء الملاحظات على ما ورد، تسأّل أحد المشاركين حول مدى انخراط الإسکوا في طلب إعداد التقارير الوطنية لمؤتمر ريو+٢٠ الذي دعا إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فردّت الأمانة التنفيذية بأن دورها يقضي بتقديم المساعدة اللازمة للبلدان المعنية في إعداد تقاريرها. كما تم الاستفسار حول إمكانية الاستفادة من زيادة التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لتنفيذ البرامج والمشاريع في المنطقة. وأكدت الأمانة التنفيذية على إمكانية وأهمية الاستفادة من هذا التمويل لا سيما وأن الاتحاد الأوروبي هو من الشركاء الاستراتيجيين للإسکوا. وقد ذكرت الأمانة التنفيذية على سبيل المثال أنها حصلت على تمويل من الوكالة السويدية في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - وأعاد أحد المندوبين التأكيد على ضرورة إحاطة البلدان الأعضاء علماً بأي مقترن ترغب الأمانة التنفيذية في البث به في الاجتماعات لإتاحة الفرصة أمام هذه البلدان للتشاور واتخاذ موقفها إزاء هذا المقترن، فيتمكن المندوب وبالتالي من التعبير عن هذا الموقف عند طرح الموضوع.

**دال - وجهات نظر البلدان الأعضاء في عمل الإسکوا: النجاحات و المجالات التحسين
(البند ٦ من جدول الأعمال)**

-٢٥- أدرجت اللجنة الفنية هذا البند في جدول أعمالها بهدف تفعيل التعاون والتسيير بين الإسكوا والبلدان الأعضاء، وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات للاستفادة من التجارب الناجحة وتعيمها، وتحسين الخدمات التي تقدمها الإسكوا إلى البلدان الأعضاء، وتغفيذ الأنشطة التي تتناسب واحتياجات البلدان الإنمائية. وفي إطار مناقشة هذا البند، عرضت كل من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وجمهورية مصر العربية وجهات نظرها في عمل الإسكوا، مع التركيز على نقاط القوة والضعف وتقديم المقترن حات شأن تحسين الأداء.

١- وجهة نظر الجمهورية العربية السورية في عمل الإسكوا

- ٢٦- استهل مندوب الجمهورية العربية السورية عرضه بإعطاء لمحة عن التحديات الإنمائية في بلاده وأبرزها النمو الاقتصادي؛ والإصلاح المؤسسي؛ واستدامة الموارد الطبيعية، مواضحا الحاجة إلى تنسيق السياسات الكلية؛ وبناء الكوادر والقدرات المؤسسية والفردية؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الإسكوا في مجالات عدة مثل الطاقة والنقل والتبادل التجاري. ثم استعرض مكامن القوة والضعف في عمل الإسكوا، فمن جهة ذكر أن الإسكوا توفر منبراً لتبادل الخبرات والمعرف بين البلدان الأعضاء وتعاطى بمرونة مع القضايا الملحة؛ لكنه من جهة أخرى أشار إلى انخفاض مستوى التمويل لناحية بعض الأنشطة، وإلى وجود بعض التغارات على مستوى استخدام الخبرات ما يحول دون الاستفادة المثلث من الأنشطة التي تقدمها. وبهدف تعزيز التعاون وزيادة الفائدة من خدمات الإسكوا، اقترح مندوب الجمهورية العربية السورية إيجاد شبكة من الفنيين في البلدان الأعضاء تتواصل بشكل دائم وتشكل مركزاً لتبادل المعلومات والدراسات بشكل مباشر في مختلف المجالات، فضلاً عن إيلاء جانبي بناء الكوادر والقدرات أهمية قصوى في معظم النشاطات.

٢- وجهة نظر جمهورية العراق في عمل الإسكوا

-٢٧- استهلت ممثّلة العراق عرضها بالإشارة إلى بعض الاحتياجات التنموية في بلادها ومنها الحاجة إلى تعزيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخبرات المناسبة لا سيما فيما يتعلق بالانتقال إلى اقتصاديات السوق؛ ودعم المؤسسات العراقية المعنية بتوفير فرص العمل من خلال دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة. وقد دعت الإسکوا إلى إرسال مستشاريها إلى العراق ودعمه في القضايا الهامة مثل الطاقة والبطالة وتمكين المرأة. ثم أشارت إلى أن الإسکوا قد حققت الكثير من النجاحات في العراق إذ قدمت الدعم للعديد من المشاريع في الوزارات العراقية؛ وساهمت في بناء قدرات عدد من موظفي القطاع العام في العراق؛ ودعمت تنفيذ المسوح الوطنية. وحثت الإسکوا على دعوة العراق للمشاركة في اجتماعات كافة اللجان الفرعية؛ واعتماد وزارة التخطيط العراقية كنقطة الاتصال يتم من خلالها تسويق ومتابعة كافة الأنشطة التي تفذها الإسکوا في العراق؛ فضلاً عن زيادة عدد المشاريع التي ستخصص للعراق لا سيما خلال مرحلة التغيير التنموية التي يمر بها؛ وتنمية منسقين وطنيين في اللجان الفرعية التي تحظى بدعم من الإسکوا يتولون متابعة تنفيذ أنشطتها.

٣- وجهة نظر سلطنة عُمان في عمل الإسکوا

٢٨- في بداية عرضه، قدم ممثّل سلطنة عُمان لمحة عن تاريخ العلاقة بين السلطنة والإسکوا متوقّفاً عند المحطّات الأساسية التي وفرت فيها الإسکوا المساعدة لبلاده، إذ قدمت الاستشارات الفنية وعقدت دورات تدريبيّة وطنية لبناء القدرات وساعدت الحكومة في دراسة وتحليل البيانات الخاصة بدخل ونفقات الأسر. ثم أشار إلى أن عدم الاطلاع الكافي على مهام الإسکوا ونشاطاتها شكّل الصعوبة الأبرز التي حالت دون استفادة بلاده من هذه اللجنة. ثم ذكر عدداً من الآليات المطلوب وضعها لتعزيز الاستفادة من خدمات الإسکوا لا سيما في مجال التعاون الفني، منها إنشاء نقطة اتصال واحدة في جهة حكومية معينة في الدولة مهمتها استقطاب برامج التعاون الفني والتنسيق بين الإسکوا والجهات والوزارات المختلفة. وختّم عرضه بالدعوة إلى إنشاء مراكز متخصصة في المجالات التي تعطيها البرامج الفرعية للإطار الاستراتيجي للإسکوا، وعقد المؤتمرات وورشات العمل حول التنمية والتغيير المناخي وغيرها من القضايا؛ فضلاً عن تنظيم الدورات التدريبيّة لبناء القدرات في مجال الإحصاء ووضع السياسات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودمج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط.

٤- وجهة نظر جمهورية مصر العربية في عمل الإسکوا

٢٩- في بداية عرضه، أشار ممثّل مصر إلى ضرورة التركيز على عدالة توزيع عوائد النمو الاقتصادي؛ وطرح نموذج الدولة التنموية؛ ودعم المشاريع المتوسطة والصغرى والمتناهية الصغر. ثم استعرض مواطن قوة الإسکوا المتمثلة في الإعداد المسبق للمؤتمرات الدوليّة الكبرى لتبادل الآراء حول المواضيع المطروحة؛ والتنسيق مع المنظمات الدوليّة والإقليميّة والبلدان الأعضاء من جهة، ومع منظمات المجتمع المدني داخل هذه البلدان من جهة أخرى؛ فضلاً عن تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبيّة وإعداد التقارير ذات الصلة. ثم تقدّم ببعض المقترنات فدعا إلى تنفيذ المزيد من أنشطة الدعم الفني وبناء القدرات وزيادة الميزانية المخصصة لذلك؛ والاهتمام بقضية توظيف الشباب والنساء وبقضية الابتكار والبناء على أنشطة مركز الأردن للابتكار وتوسيع دائرة التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

٣٠- وخلال المناوشات التي تلت العروض، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أهمية توحيد مندوب اللجنة الفني ومندوب برنامج التعاون الفني للهُوَّل دون ازدواجية العمل والتفاوت في مستوى الإحاطة بالمواضيع ذات الصلة، داعية البلدان الأعضاء إلى إعادة النظر في تعين ممثليها إذ إن خمسة بلدان فقط من أصل ١٤ تعتمد حالياً الجهة أو المندوب نفسه. كما تم توضيح الأنشطة الثلاثة الأساسية التي يضطلع بها برنامج التعاون الفني ولآلية التنسيق المتبعة في هذا الإطار مع وكالات الأمم المتحدة العاملة داخل كل بلد. وأشار أحد المندوبين إلى ضرورة ضمان الأمانة التنفيذية تيسير مشاركة جميع وفود البلدان الأعضاء في أنشطة الإسکوا كافية وتزويد ممثلي هذه البلدان بالتأشيرات والتسهيلات الالزامية في الوقت المناسب لضمان مشاركتهم في الأنشطة المذكورة. كما أكد أحد المشاركين على ضرورة التواصل التواصلي بين منظمات الأمم المتحدة حرصاً على تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، فيمكن للإسکوا على سبيل المثال أن توفر الخدمات الاستشارية فيما يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل المشاريع بناءً على الدراسات التي تعدّها الإسکوا. وشدد المشاركون كذلك على ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز دور المرأة، والتركيز في هذه الجهود على المجتمع المدني.

**هاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع السابع للجنة الفنية
(البند ٧ من جدول الأعمال)**

٣١- اتفق المجتمعون على عقد الاجتماع السابع للجنة الفنية في مقر الإسكوا في بيروت، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على أن تحدد الأمانة التنفيذية التاريخ بالتشاور مع رئاسة اللجنة.

**واو- ما يستجد من أعمال
(البند ٨ من جدول الأعمال)**

٣٢- لم ترد أي مقتراحات في إطار هذا البند.

**ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السادس
(البند ٩ من جدول الأعمال)**

٣٣- اعتمدت اللجنة الفنية في ختام اجتماعها السادس التوصيات المعروضة عليها والمستخلصة من النقاشات، وقدمت ملاحظاتها على التوصيات، على أن تُجرى عليها التعديلات المقترحة وتدرج في تقرير شامل عن أعمال الاجتماع ونتائجها.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٤- عُقد الاجتماع السادس للجنة الفنية في مقر الإسكوا الدائم، بيت الأمم المتحدة، في بيروت يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. و عملاً بصلاحيات اللجنة الفنية التي تنص على تزامن ولاية رئاسة اللجنة الفنية مع رئاسة دورة الإسكوا، تولّت المملكة الأردنية الهاشمية رئاسة هذا الاجتماع بحكم توليها رئاسة الدورة السادسة والعشرين للإسكوا التي انعقدت في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠.

باء- الافتتاح

٥- افتتحت اللجنة الفنية اجتماعها السادس في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وألقى الدكتور صالح الخرابشة، أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الاجتماع السادس للجنة الفنية، كلمة استهلها تقديم الشكر إلى الإسكوا على الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ثم نوه السيد الخرابشة بافتتاح مركز الإسكوا للتكنولوجيا في المملكة الأردنية الهاشمية وأشار بإصدار الإسكوا مؤخراً لكتيب يوضح إطار ومضمون برنامج التعاون الفني للمنظمة ويحدد الآليات التي تمكن البلدان الأعضاء من الاستفادة القصوى من الخدمات التي يقدمها. ثم أشار إلى أن الظروف الاستثنائية التي تشهدها المنطقة قد ضاعفت التحديات المتمثلة في ارتفاع نسب البطالة والفقر، وشح مصادر المياه، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وكثافة التزود بالطاقة، وهي تحديات مدرجة بمعظمها في الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنين ٢٠١٥-٢٠١٤. كما أكد على وجوب بذل المزيد من الجهد لدفع العجلة

التنموية مشدداً على ضرورة إعادة النظر في الآليات والسياسات المتبعة على المستويين الوطني والدولي، وإعادة ترتيب الأولويات التنموية، والتركيز على القطاعات التنافسية، وإيلاء أهمية قصوى للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد بيئة مؤاتية لإدماج كافة شرائح المجتمع في العملية التنموية، وتمكين الشباب، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، ووضع الميزانيات المناسبة للبحث العلمي. وأختتم السيد الخرابشة كلمته متمنياً أن يفضي هذا الاجتماع إلى خارطة طريق واضحة لتحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة.

٣٦- ثم أفت الدكتورة رima خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا كلمة استهلتها بالترحيب بالحضور وبالتأكيد على أهمية دور اللجنة الفنية في تحديد أولويات عمل الإسكوا وتوجيهه أنشطتها بما يتاسب واحتياجات البلدان الأعضاء. ثم استعرضت البنود المدرجة على جدول الأعمال، وأبرزها مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنين ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي تعمل على إعداده حالياً الأمانة التنفيذية للإسكوا، وتوقفت عند المحاور الرئيسية لهذا الإطار وهي: تعزيز التكامل الإقليمي؛ وتحفيز النمو في المنطقة من خلال تحديد الخيارات المتاحة لتعزيز القدرة التنافسية لاقتصاداتها؛ ودعم البلدان الأعضاء في مواجهة القضايا والتحديات الناشئة وتعزيز قدراتها المؤسسية للبلورة سياسات قادرة على مواجهة هذه المستجدات. كما أشارت إلى أن الإسكوا قد باشرت باتخاذ خطوات حثيثة لتطوير شراكاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة نظراً لما يحتاجه العمل التنموي من تضامن للجهود، فضلاً عن سعيها إلى توسيع عضوية اللجنة لتشمل جميع البلدان العربية بهدف إعطاء المنطقة وزناً أكبر في المحافل الدولية. وفي ختام كلمتها، تطرقت السيدة خلف إلى الدورة السابعة والعشرين للإسكوا التي ستعقد في العام المقبل داعية المشاركين إلى التقدم بمقترحات حول الموضوع الرئيسي للدورة وحلقات الحوار التي سُنجرى على هامشها.

جيم - الحضور

٣٧- شارك في الاجتماع السادس للجنة الفنية ممثلون عن البلدان الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٣٨- أقرت اللجنة الفنية في جلساتها الأولى جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/2011/C.6/L.1.

- ١- افتتاح الاجتماع السادس للجنة الفنية.
- ٢- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣- الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنين ٢٠١٤-٢٠١٥.
- ٤- التحضيرات الجارية للدورة السابعة والعشرين للإسكوا.

- ٥- التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية: تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس.
- ٦- وجهات نظر البلدان الأعضاء في عمل الإسکوا: النجاحات و مجالات التحسين.
- ٧- موعد ومكان انعقاد الاجتماع السابع للجنة الفنية.
- ٨- ما يستجد من أعمال.
- ٩- اعتماد تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السادس.
- ٣٩- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترن المعروض عليها في الوثيقة .E/ESCWA/2011/C.6/L.2

هاء- الوثائق

- ٤٠- يتضمن المرفق الثاني لهذا التقرير مجموعة الوثائق التي نظرت فيها اللجنة الفنية في اجتماعها السادس.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

جمهورية العراق

السيد علي يوسف الشكري
وزير التخطيط والتعاون الإنمائي
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

الأنسة نوال عباس البغدادي
مدير عام دائرة التخطيط البشري
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

السيد مرتضى جياد عباس
مدير مكتب وزير التخطيط والتعاون الإنمائي

السيد نصیر خیر الله ابراهيم
سكرتير وزير التخطيط والتعاون الإنمائي
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

سلطنة عمان

السيد حمد بن جبر بن سعود المحرقي
مدير عام تنمية القطاعات الخدمية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة سعاد بنت محمد بن يوسف الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
وزارة الاقتصاد الوطني

فلسطين

السيد محمود عطابي
القائم بأعمال مدير عام التخطيط الاجتماعي
وزارة التخطيط والتربية الإدارية

دولة قطر

السيد راشد عبدالله آل الشيخ الكواري
القائم بالأعمال
مستشار سفارة دولة قطر لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد صالح الخراشة
أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الأنسة زينة طوقان
مدير مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد سالم صالح الجابري
القنصل - الملحق الثقافي
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية
اللبنانية

السيد محمد سالم الكعبي
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية
اللبنانية

مملكة البحرين

السيد صلاح عبد الرحمن الأحمد
نائب رئيس البعثة
سفارة مملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية

الجمهورية العربية السورية

السيد بشار الأسعد
الملحق الاقتصادي
سفارة الجمهورية العربية السورية لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية السودان

السيد إدريس سليمان يوسف
سفير جمهورية السودان لدى الجمهورية اللبنانية

السيد عبد العزيز محمد مبروك
مدير عام التجارة الخارجية
وزارة التجارة الخارجية

المملكة العربية السعودية

السيد بندر بن العزيز الواليلي
وكيل الوزارة لشئون التخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عبدالله علي المروانى الجنهى
مدير إدارة الدراسات والأبحاث
والمحترف على إدارة التخطيط الإقليمي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد ماجد بن رمزي عطية
سكرتير أول
رئيس قسم الشؤون الاقتصادية
سفارة المملكة العربية السعودية لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية اليمنية

السيدة أمانى محمد عبدالله زباره
مدير إدارة الدراسات الاقتصادية الدولية
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد نبيل علي عبد القادر
القائم بأعمال السفارة اليمنية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة المغربية

السيد عبد اللطيف الروجا
وزير مفوض
نائب السفير
سفارة المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

دولة الكويت

السيدة ايمان الحداد
رئيس قسم المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

السيد مبارك حمد العازمي
محاسب مبتدئ
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

السيد عباس متيرك
رئيس دائرة المعاهدات في مديرية المنظمات الدولية
والمؤتمرات والعلاقات الثقافية
وزارة الخارجية والمغتربين

جمهورية مصر العربية

سعادة السفير خالد عماره
نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية
وزارة الخارجية

السيد محمد ممدوح
سكرتير ثالث
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروع	٣	E/ESCWA/2011/C.6/L.1
تنظيم الأعمال المقترح	٣	E/ESCWA/2011/C.6/L.2
الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنين ٢٠١٤-٢٠١٥	٣	E/ESCWA/2011/C.6/3
التحضيرات الجارية للدورة السابعة والعشرين للإسكوا	٤	E/ESCWA/2011/C.6/4
القدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية: تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس	٥	E/ESCWA/2011/C.6/5
وجهات نظر البلدان الأعضاء في عمل الإسكوا: النجاحات و مجالات التحسين	٦	E/ESCWA/2011/C.6/6